على هامش معالم التقريب

المسلمون وتيار العصر ! *

ماذا بوسع المسلمين أن يفعلوه أو يتخذوه إزاء تيار العصر ؟! هل مطلوب منا كمسلمين كيما نمسك بديننا أن نعتزل الدنيا ونجافى العصر ؟! .. أم المطلوب المرغوب أن نشارك عن فهم وبيّنة فى التيار الرئيسى النافع للحياة فى هذا العصر .. وأن تكون مشاركتنا بوعى وشجاعة وإخلاص تام للحق عز وجل ؟

لا يُطلب من المسلم أن يخاف كما يخاف معظم الناس من ممارسة الصدق، ولا يُطلب منه أن يتغابى وأن يعرض عن الفهم العميق لأفكار العصر وعقائده وتصوراته وأذواقه والقوى المؤثرة فى أحداثه ..

ليس فى وسع المسلم أن يخلد إلى هذا الخوف والتغابى إذا كان يشعر حقيقة بمسئولية الانتماء للإسلام .. ففى هذا المعمعان يجب أن يعرف المسلمون دائما وبدقة ووضوح ـ ولاءً للإسلام ذاته ـ بماذا وكيف يتعاملون مع هذا العصر .. ماذا يقدمون أو يبيعون له، وماذا يأخذون أو يشترون منه .. متجنبين فى جميع الأحوال خداع أنفسهم أو خداع الغير لهم فى الأسس .. ذلك أن يقظتهم والتفاتهم الدائمين إلى اختلاف الأسس، معناه أنهم متيقظون ملتفتون إلى أصول وكليات الإسلام وحريصون عليها .. لأن الحلول العادلة الفاضلة المعتبرة من مقومات الحضارة الحديثة، لا يمكن ـ فيما يقول

---

* المال ٢٠٠٩/٦/٨

أستاذنا الجليل محمد عبدالله محمد فى مٌعالم التقريب ـ لا يمكن أن يكون بينها وبين الإسلام تعارض أساسى .. مع الالتفات والتفطن إلى أن الأفكار الأساسية التى فى إطارها وجدت هذه الحلول ـ قد تعارض أو تتعارض مع كليات الإسلام، كما يبدو مثلا فى نظرية الحقوق عموما، وفى فلسفة الحرية والمساواة بصفة خاصة .

تختلف نظرية الحقوق التى تشغل معظم مساحة القاعدة الفكرية الاعتقادية لحياتنا، عن نظرية الحقوق أو فلسفة الحرية والمساواة فى العالم المعاصر . ومع ذلك يستطيع المسلم أن يأمن التصادم بين النظريات مادام التزم فيما يسلكه ويتخذه بما يتفق مع مجمل وكليات وتفاصيل عقيدته .. فلا تستطيع نظرية العالم المعاصر أن ترغم المسلم على اعتقاد يجافى عقيدته، أو أن يقبل ما لا يريد قبوله، أو يرفض ما لا يرى داعيا لرفضه، أو يأتى ما لا يحب أو يدع ما يحب . ولا يوجد فى نظريات العالم المعاصر ما يمكن أن يصادم المسلم فيما يراه ويفعله ويسلكه ويأتيه، أو فيما يرضيه أو يشبعه .. فأفعالنا وأعمالنا الحرة هى ترجمة عن اعتقادنا نحن فيما لنا أو ليس لنا من مطالب مشروعة أو غير مشروعة فى ذمة الدنيا وأهلها .

يقول الأستاذ الجليل محمد عبدالله محمد، إن أية نظرية للحقوق يتراءى فيها حتما ـ مهما كانت بدائية ـ اجتهاد الآدمى فى توفير قدر من الانسجام والمسايرة بين فكرته عن حقوقه، أى ما يعتبره مشروعا أو غير مشروع، وهذا الانسجام لا رقيب عليه إلا الآدمى نفسه، وهو ملك إرادته الحرة المختارة، فنظرية الحقوق تقوم دائما وفى كل صورها على عملية فصل وتمييز بين المطالب المبررة والأخرى غير المبررة، وتمييز ذلك مناطه إلى الإنسان نفسه، وعلى أساسه فإنه هو الذى يوجه سلوكه ويوزع رغباته وينفق طاقاته

العاطفية والعصبية والمادية، ونظرية الحقوق هى أيضا عند التأمل نظرية واجبات، بمعنى أن الممنوع هو الذى يحدد دائرة الجائز، ويتقدم فيها الواجب على ما عداه... وظهور تضاريس الواجبات فى خريطة الحقوق، ووضوح الفروق والحدود بين المشروع وغير المشروع، هو بوصلة الإنسان التى تحفظ له التزام دينه وتوائمه مع نفسه ومع الآخرين .